أطر تقديم أزمة الشرعية السياسية فى الصحافة المصرية

أ. خالد زكى أبو الخير

مدرس مساعد بكلية الإعلام- قسم الصحافة
جامعة القاهرة

المتابع للمناخ العام فى مصر قبل أحداث 30 يونيه 2013 التى أطاحت بالرئيس السابق محمد مرسى من سدة الحكم، سيلاحظ ثمة مؤشرات كانت تدل على انهيار شرعية النظام فى الشارع، من بينها تأزم المشهد السياسى عقب إصدار مرسى الإعلان الدستورى فى نوفمبر 2012وما ترتب على ذلك من أزمات سياسية.. أبرزها حالة الاستقطاب السياسى بين المواطنين، وزيادة معدلات السخط السياسى والاجتماعى خاصة بعد تفاقم الأزمات الحياتية التى أدت إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى ظهور بعض الحركات الاحتجاجية التى طالبت بإسقاط النظام.

تواكب مع ذلك المشهد هجوم بعض وسائل الإعلام على الرئيس السابق، مؤكدة فشله فى تلبية احتياجات المواطنين اليومية، وتندد بسياساته، وتشكك فى شرعيته، وتسلط الضوء على الأصوات المطالبة برحيله، فيما كانت بعض وسائل الإعلام الممثلة لجماعة الإخوان قد كرست نفسها للدفاع عن شرعية النظام وبقائه.

ووسط تلك التيارات الإعلامية المتناقضة فى خطاباتها بشأن شرعية النظام، بدأت تثار تساؤلات عدة حول حدود الدور الذى لعبته وسائل الإعلام فى تقويض شرعية نظام مرسى، والتمهيد لأحداث 30يونية التى أطاحت به، خاصة بعدما أثبتت بعض الدراسات وجود دور فاعل للإعلام فى تقويض شرعية أى نظام سياسى من خلال تأكيد فشله وعجزه وفساده واستبداده، ومساندة المعارضين له، أو من خلال المبالغة فى الإشادة بأداء النظام بشكل يناقض الواقع، ويساهم فى بناء فجوة بين المواطنين والنظام(١)

وفى ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى استخلاص أبرز أطر المعالجة الصحفية لأزمة الشرعية السياسية فى صحيفتى الحرية والعدالة، والتحرير، اللتين يمثلان تيارين متعارضين فى تناولهما للأزمة، فى محاولة لرصد دور هاتين الصحيفتين فى التمهيد لأحداث 30يونية.

وتستمد الدراسة أهميتها من جدة موضوعها، خاصة فى ظل ندرة الدراسات التى اهتمت بعلاقة الإعلام بالأزمات السياسية بصفة عامة، أو تلك التى اهتمت بعلاقة الإعلام بأزمة الشرعية السياسية.

كما أن الدراسة تزاوج بين مدخلين نظريين هما: نظرية الإطار الإعلامى، ونموذج الإعلام والشرعية السياسية، وهو ماغاب عن كثير من الدراسات التى تناولت علاقة الإعلام بشرعية النظم السياسية، بالإضافة إلى أنها تقدم خلاصة تفسيرية حول حدود الدور الذى لعبته الصحافة فى التمهيد لأحداث 30يونية 2013عبر استخلاصها لأطر المعالجة الصحفية لأزمة الشرعية السياسية، ومحددات بنائها، بما يساهم فى الوصول إلى آليات محددة بشأن هذا الدور.

الدراسات السابقة

نظراً لغزارة التراث العلمى المرتبط بعلاقة وسائل الإعلام بالأزمات بوجه عام، رأى الباحث أهمية التركيز على الأدبيات العلمية المرتبطة بصلة وثيقة بالدراسة؛ لذا صنف الباحث الدراسات فى إطار محورين: الأول يركز على الدراسات التى بحثت العلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات السياسية بوجه عام، والثانى يركز على الدراسات التى تناولت علاقة وسائل الإعلام بشرعية النظم السياسية.

المحور الأول: الدراسات التى اهتمت بالعلاقة بين وسائل الإعلام والأزمات السياسية

● **دراسة ياسمين أسامة(2013[٣])** التى سعت لرصد أطر معالجة الصحافة الأمريكية والبريطانية لأزمة الاستقطاب السياسى فى مصر، بعد الإعلان الدستورى الذى أصدره مرسى فى نوفمبر ?2012وتوصلت إلى أن الصحف عينة الدراسة "نيويورك تايمز، واشنطن بوست، الجارديان، الديلى ميل" قد تشابهت إلى حد كبير فى تأطيرها للأزمة عبر مجموعة من الأطر هي: الصراع السياسي، التصنيف، والخوف، الحلول المقترحة، المسئولية، والاهتمام الدولي، واستغلال الدين. وإن اختلفت هذه الأطر فى معدلات ظهورها، حيث جاء إطار الصراع السياسى فى المرتبة الأولى بين الأطر الإعلامية التى وظفتها الصحف المدروسة، وانبثق عنه أطر فرعية منها إطار تبادل الاتهامات، وإطار الإقصاء، وإطار العنف.. وهو مايعنى أن الأطر التى قدمت من خلالها تلك الأزمة كانت شديدة السلبية.

● **دراسة فاطمة الزهراء2013[٤]** (ركزت على رصد خطاب الصحافة السعودية، نحو أزمة الانتخابات الرئاسية المصرية من خلال تحليل مضامين مقالات الرأى المنشورة فى 2012 صحف:"الرياض، عكاظ، الوطن، اليوم"، واستخلاص الاستمالات التى استخدمها كتاب مواد الرأى للتدليل على أفكارهم، وكذلك الأطر المرجعية التى قدموها فى سياق مناقشة تلك الأزمة. وانتهت الدراسة إلى تباين خطاب هذه الصحف بشأن أزمة الانتخابات الرئاسية، فبعضها قدم الانتخابات على أنها تجربة عرس ديمقراطى فى مصر، والبعض الآخر تبنى نظرة تشاؤمية من خلال وصف الانتخابات بأنها خطوة عبثية، مدللا على ذلك الطرح بأن كافة القوى السياسية والحزبية فى مصر مخطئة، والإخوان ينفذون مخططاً أمريكياً لتقسيم المنطقة.. وأثبتت الدراسة أن الإطار السياسى كان أكثر المرجعيات التى اعتمد عليها الكتاب فى سياق مناقشتهم للأزمة.

● **سهير عثمان(2013[٤])** سعت للتعرف على محددات بناء استراتجية التبرير فى خطاب النظام السياسى لمواجهة الأزمات، من خلال تحليل خطاب صحف "الأهرام، التحرير، الحرية والعدالة"، إزاء حادث قطار أسيوط. وتوصلت إلى أن نمط الملكية لكل صحيفة قد أثر فى طبيعة الآليات التى استخدمتها فى سياق إستراتيجية التبرير، إذ اعتمدت صحيفة الأهرام فى معالجتها للأزمة على نفى مسئولية النظام عن الحادث، فيما ألقت صحيفة التحرير بالمسئولية كاملة على النظام الحاكم بكافة مستوياته، واعتمدت على آلية السخرية، من خلال توظيف القصص الفكاهية المسلسلة كأبرز الأدوات التى استخدمتها فى التعبير عن السخرية من تعامل الرئيس السابق مرسى مع الحادث، فيما أعتمدت صحيفة الحرية والعدالة على آلية نفى المسئولية إلى جانب آلية تحسين صورة الرئيس السابق مرسى بحكم تبعيتها للحزب الحاكم. وأثبتت الدراسة أن الصحف عينة الدراسة لم تنجح أيا منها فى الوقوف على أبعاد الأزمة المطروحة.

● **دراسة Arif, Rauf 2011 [٥]** قدمت تصوراً لطبيعة العلاقة بين تدشين وسائل التواصل الاجتماعى فى باكستان والأزمة السياسية التى شهدتها عام 2007إثر فرض الرئيس الباكستانى لحالة الطوارئ وتقييد حرية الصحافة والإعلام وتهديد الصحفيين بالاعتقالات بسبب انتقادهم لسياساته، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعى استخدمها الصحفيون والإعلاميون كوسيلة إعلامية فى توجيه انتقادات للنظام، بالإضافة إلى الاعتماد على شبكة الإنترنت لتلبية الأخبار واحتياجاتهم المعلوماتية حول الأزمة السياسية، كما أكدت الدراسة على أن وسائل التواصل الاجتماعى قد أثرت من المناقشات السياسية بين معارضى النظام فيما يتعلق بالأزمة السياسية.

● **دراسة An, Seon-Kyoung, and Cho, Seung[٦]2008)** قارنت بين استراتيجيات تأطير الأزمة السياسية فى كوريا الجنوبية أثناء الانتخابات الرئاسية الـ 16بين أحزاب المعارضة وحزب الحاكم، عبر تحليل المضمون الإخبارى فى عينة من المواقع الممثلة لكل منهم، وذلك مقارنة بالأخبار التى تقدمها عينة من وسائل الإعلام الأخرى. وتوصلت الدراسة إلى وجود تشابه فى طبيعة الاستراتيجيات التى استخدموها، وإن اختلف توظيفها بحسب الخلاف السياسى الناشب بينهم، حيث أوضحت الدراسة أن استراتيجيات المواقع الممثلة للمعارضة هي: الهجوم على الحزب الحاكم، ووصمه بالفساد، وإلقاء اللوم على السياسيين الموالين للحزب الحاكم، فيما برزت استراتيجيات التحقير والتخوين والهجوم على المعارضين فى المواقع الحكومية.

● دراسة (Hallahan, Kirk. and Baysha, Olga 2003[٧]) اهتمت بالتعرف على أطر المعالجة الإعلامية للأزمة السياسية التى شهدتها أوكرانيا خلال عام 2000حينما خرجت مظاهرات تطالب بإقالة الرئيس الأوكرانى.. على خلفية مقتل أحد الصحفيين بعد نشره لتسريبات تدين الرئيس وبعض النخب السياسية، واعتمدت الدراسة على نظرية تحليل الإطار فى تحليل829 قصة إخبارية فى خمس وسائل إعلامية تتنوع فى توجهاتها. وتوصلت الدراسة إلى اختلاف طبيعة الأطر التى قدمت من خلالها الأزمة بحسب توجه الوسيلة، فوسائل الإعلام الموالية للسلطة ركزت على أطر الفوضوية، والمؤامرة، والإدانة، والمرتدين فى معالجتها للمظاهرات المنددة بممارسات النظام الأوكرانى ضد المعارضين، فيما قدمت وسائل الإعلام الموالية للمعارضة الأزمة فى أطر إجرام النظام، والاستبداد والقمع، والتغيير السياسى، والتأكيد على ضرورة رحيل النظام الأوكرانى.

المحور الثانى: الدراسات التى ركزت على علاقة وسائل الإعلام بشرعية النظم السياسية

تمحورت الأدبيات العلمية التى تناولت علاقة وسائل الإعلام بشرعية النظام السياسي، مابين: دراسات رصدت هذه العلاقة من منظور وسائل الإعلام ودورها فى التمهيد للثورات، ودراسات رصدت تلك العلاقة من منظور تناول وسائل الإعلام لأداء الحكومات والنظم السياسية ودورها فى تشكيل اتجاهات الجمهور نحوهما.. وفيما يلى عرض موجز لأبرز هذه الدراسات.

أ- الدراسات التى تناولت هذه العلاقة من منظور الإعلام والتمهيد للثورات

● دراسة خالد زكى2013[٨] ركزت على استكشاف دور الصحف الخاصة والحزبية فى تقويض شرعية نظام مبارك، ضمن رصدها لدور هذه الصحف فى التمهيد لثورة 25يناير. وتوصلت إلى أن الصحف عينة الدراسة "الوفد -العربى الناصرى- المصرى اليوم- الدستور" قد لعبت دوراً فى زعزعة شرعية نظام مبارك، عبر التأكيد المستمر على استبداد النظام، وتأكيد عدم اكتراثه بمشاكل البسطاء، وإبراز فساد مسئولى النظام، وكشفها لممارسات التزوير المستمر فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية خلال عهد مبارك، وكذلك كشفها لانتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن مساندتها للحركات الاحتجاجية المناهضة لنظام مبارك.

● دراسة Azamat Temirkulov (2010[٩]) اهتمت بتحليل دور عينة من وسائل الإعلام بما فيها الصحف فى الحشد والتعبئة لثورة قيرغستان التى أطاحت بالرئيس عسكر أكاييف فى مارس 2005وتوصلت إلى أن الصحف قد لعبت دوراً فى زعزعة شرعية نظام أكاييف والإطاحة به من خلال تنمية السخط الاجتماعى لدى المواطنين، بتركيزها على تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة، وإبرازها للهوة بين أوضاع المواطنين والأسرة الحاكمة، وكشفها لفساد النخبة الحاكمة ونهبها لموارد البلاد.

● دراسة محمد الباز[١٠]2003 اهتمت فى إطار التعرف على موقف الصحافة المصرية من الثورة العرابية، برصد دور عينة من الصحف فى زعزعة شرعية الخديو توفيق، وتوصلت إلى أن الصحافة وتحديداً صحف المنفى التى أصدرها يعقوب صنوع، وأديب إسحاق من باريس، استطاعت أن تلعب دوراً خلال الفترة من 1877إلى 1882فى التمهيد للثورة العرابية، من خلال الكشف عن فساد الخديو توفيق ومظاهر لهوه وإسرافه، فضلاً عن خطابها التحريضى على رفض الاستبداد، وتأكيدها على أن سلطة الحاكم ليست مطلقة، وتأكيدها على حق المصريين فى اختيار حاكمهم.

● دراسة مها الطرابيشى (1979[١١]) اكدت على أن تركيز الصحافة المصرية على المشكلات الاقتصادية التى شهدتها مصر بدءا من عام 1942حتى عام 1952ومناقشتها بجرأة شديدة كانت فى مقدمة الآليات التى استخدمتها الصحافة فى التمهيد لثورة 1952إلى جانب اهتمامها بالدفاع عن حقوق الشعب وكشف أوجه الفساد، وظهور دعوات مباشرة على صفحاتها تدعو المصريين للثورة، من خلال عدد من الكتابات التى كانت تؤكد على أن الثورة هى السبيل الوحيد للخلاص من كافة المشكلات التى يعانيها المجتمع، خلال هذه الفترة.

ب- الدراسات التى تناولت هذه العلاقة من منظور تناول وسائل الإعلام لأداء الحكومات والنظم السياسية وتشكيل اتجاهات الجمهور نحوهما

● دراسة Lindit Camaj (2011[١٢]) سعت لاختبار فروض نظرية التهيئة المعرفية فى دراسة التأثيرات المتبادلة بين التعرض لوسائل الإعلام، ومستويات الثقة السياسية لدى

المواطنين فى يوغسلافيا، وانتهت إلى أن تركيز وسائل الإعلام على الأخبار السلبية كأخبار الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، يسهم فى تنمية مشاعر السخط السياسى، وتشكيل اتجاهات سلبية لدى الجمهور حيال أداء المؤسسات الحكومية، أو النظام السياسى القائم، وأن تركيزها على الأخبار الإيجابية أمر من شأنه أن يسهم فى دعم الثقة فى النظام السياسي.

● دراسة هبة شاهين(2010[١٣]) استهدفت التعرف على دور وسائل الإعلام بمختلف أنماطها وتوجهاتها فى تهيئة الجمهور المصرى نحو الثقة فى الحكومة، وخلصت الدراسة إلى ارتفاع اعتماد المبحوثين من ذوى مستويات الثقة المرتفعة فى الحكومة على قنوات التليفزيون المصرى، والصحف القومية كمصادر للأخبار المتعلقة بأداء الحكومة، وارتبط التعرض المرتفع لتلك الوسائل بالثقة السياسية المرتفعة. كما أشارت النتائج إلى ارتفاع اعتماد المبحوثين من ذوى مستويات الثقة المنخفضة فى الحكومة على القنوات الأجنبية والصحف المستقلة والحزبية والإذاعات المصرية والأجنبية والإنترنت كمصادر للأخبار المتعلقة بأداء الحكومة، وارتبط التعرض المرتفع لتلك الوسائل بالثقة السياسية المنخفضة.

● دراسة شيماء ذو الفقار2007[١٤] سعت لاختبار فرضية رئيسية بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين المعتمدين على الوسائل الإعلامية المختلفة، من حيث اتجاهاتهم نحو شرعية النظام السياسي، وأثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، مؤكدة أن المعتمدين على صحف المعارضة (حزبية ومستقلة) اتجاهاتهم أكثر سلبية نحو شرعية النظام السياسى، كما أشارت الدراسة إلى وجود فروق دالة بين المعتمدين على القنوات الفضائية من ناحية، والمعتمدين على قنوات التليفزيون المصرى والاتصال الشخصى من ناحية أخرى، حيث إن المعتمدين على القنوات الفضائية اتجاهاتهم أكثر سلبية نحو شرعية النظام السياسى.

● دراسة شيماء ذو الفقار2002[١٥] اهتمت بالتعرف على دور المادة الإخبارية التليفزيونية فى تقييم الجمهور المصرى للأداء الحكومى، وتوصلت إلى وجود ارتباط بين تركيز المادة الإخبارية على إنجازات الحكومة بصورة مكثفة والاتجاه الإيجابى نحو المشروعات التى تقوم بها الحكومة ومن ثم نحو الأداء العام لها. كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم التعرض لقضية مسيطرة ذات مدلول إيجابى وايجابية تقييم أداء الحكومة فى اطار هذه القضية.

● دراسة محمود خليل1998[١٦] استهدفت التعرف على دور الصحف الحزبية فى تشكيل اتجاهات الشباب نحو الأداء الحكومي فى مصر، من خلال دراسة ميدانية على عينة قوامها 100مفردة من طلاب جامعة القاهرة، وتوصلت إلى وجود علاقة بين الإقبال على قراءة جريدة الوفد وتبنى اتجاهات سلبية عند تقييم الأداء الحكومى من قبل القراء، وهوما يعنى بحسب الدراسة أن القراء الذين يعتمدون على الصحف الحزبية كأحد مصادر معلوماتهم يتبنون اتجاهات سلبية نحو الأداء الحكومي، وذلك مقارنة بالقراء الذين يعتمدون بدرجة أكبر على الصحف القومية.

التعليق العام على الدراسات السابقة وحدود الاستفادة منها

■ لاحظ الباحث ندرة الدراسات التى تناولت الأزمات السياسية فى وسائل الإعلام، وهو ما أعطى أهمية بحثية لهذه الدراسة، بالإضافة إلى أن أغلب هذه الدراسات اعتمدت على نظرية الإطار الإعلامى، وهو مامكن الباحث من تحديد الإطار النظرى للدراسة.

■ الدراسات التى تناولت علاقة وسائل الإعلام بشرعية النظم السياسية، اهتمت غالبيتها بالشق الميدانى، من خلال رصدها للعلاقة بين التغطية الإعلامية لبعض القضايا السياسية، وتشكيل اتجاهات الجمهور نحو شرعية النظام السياسى، أو الأداء الحكومى، وغابت الدراسات التحليلية التى عنيت باستكشاف الإطر الإعلامية لأزمة الشرعية السياسية، حتى الدراسات التى اهتمت بتأطير الإعلام للأزمات السياسية، لم يتطرق أى منها لدراسة تأطير الإعلام للشرعية السياسية، عبر استكشاف أطر محددة للتناول الإعلامى لتلك الأزمة.

■ قدمت الأدبيات العلمية خطوات منهجية إجرائية لاستكشاف تأطير وسائل الإعلام للأزمات السياسية، كما قدمت بعض المقاييس العلمية التى توضح محددات دور وسائل الإعلام فى تشكيل اتجاهات الجمهور نحو شرعية النظم السياسية.

المشكلة البحثية

منذ أن أقدم الرئيس السابق محمد مرسى على إصدار الإعلان الدستوري فى نوفمبر 2012 سادت حالة من الجدل

السياسى حول شرعية النظام السياسى، انعكست على خطابات الصحف المصرية التى بدت متناقضة فيما بينها، فبعضها كان يؤكد شرعية النظام السياسى، ويهاجم معارضى النظام والحركات الاحتجاجية المنددة بسياسات مرسى، والبعض الآخر يهاجم النظام السياسى.. ويؤكد أن شرعيته تآكلت فى ضوء فشله فى تلبية احتياجات المواطنين، وتأكيد استبداده مستغلين فى ذلك بعض الخطوات التشريعية التى أقدم عليها الرئيس السابق مرسى، ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة فى استكشاف ماهية الأطر التى قدمتها عينة من الصحف المصرية ممثلة فى صحيفتى "الحرية والعدالة- والتحرير" فى معالجتهما لأزمة الشرعية السياسية خلال الفترة الزمنية 22نوفمبر 2012حتى 30يونية2013.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى الكشف عن أطر المعالجة الصحفية التى وظفتها صحيفتا "الحرية والعدالة، والتحرير" فى معالجتهما لأزمة الشرعية السياسية، وكذلك رصد استراتيجيات التأطير المستخدمة فى معالجة الأزمة، بغية استكشاف أهم الآليات التى استخدمتها هذه الصحف فى إدارة تلك الأزمة، ولعبت من خلالها دوراً فى التمهيد لأحداث يونية.. **وتحقيقاً لذلك سعت الدراسة للإجابة على 30 التساؤلات التالية:**

١- ما الأطر الإعلامية التى وظفتها صحف الدراسة فى معالجتها لأزمة الشرعية السياسية، وما أوجه الاتساق والاختلاف بينها فى توظيف هذه الأطر؟

٢- ما أبرز استراتيجيات التأطير التى استخدمتها الصحف(عينة الدراسة)، ومحددات تشكيلهافى صحف الدراسة؟

٣- ما أهم المصادر التى اعتمدت عليها صحف الدراسة فى تناولها لأزمة الشرعية السياسية؟ وهل اختلفت باختلاف نمط ملكية الصحف المدروسة أو توجهاتها؟

٤- ما القوى الفاعلة البارزة فى معالجات الصحف المدروسة؟ وهل اختلفت معدلات ظهورها؟ وما طبيعة التصورات المنسوبة إليها ودلالتها فى إطار السمات العامة لكل صحيفة؟

الإطار النظرى

عمدت الدراسة إلى استخدام مدخلين نظريين: الأول نظرية الإطار الإعلامى كسياق تطبيقى للدراسة، والثانى نموذج "الإعلام والشرعية السياسية" كسياق تفسيرى يمكن فى ضوءه تفسير نتائج الدراسة.

١- نظرية الإطار الإعلامى

تستند هذه النظرية إلى فكرة محورية لخصها روبرت انتمان فى كون الإطار انتقاء متعمد لبعض أبعاد الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً فى النص الإعلامى، وهكذا يمثل عنصرا الانتقاء والإبراز أساس تلك النظرية(١٧)

وتفترض هذه النظرية أن الأحداث لاتنطوى فى حد ذاتها على مغزٍ معين، إنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها فى إطار يحددها وينظمها ويضفى عليها قدرا من الاتساق، من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى، ومن ثم فالإطار هو تلك الفكرة المحورية التى تنظم حولها الإحداث(١٨)

وهناك خمسة عوامل يمكن من خلالها تحديد الأطر التى تستخدمها وسائل الإعلام عند تغطية الأحداث هى: درجة الاستقلال السياسى لوسائل الإعلام، مصادر الأخبار، الأعراف السائدة فى وسائل الإعلام،الأيديولوجية السياسية والثقافية للصحفيين،الأحداث ذاتها(١٩)

وتستفيد الدراسة من هذه النظرية كإطار تطبيقى يمكن من خلاله استكشاف أطر المعالجة الصحفية لأزمة الشرعية السياسية فى مصر عقب إصدار الإعلان الدستورى فى 22 نوفمبر 2012حتى 30يونية 2013وكذلك فى رصد استراتيجيات التأطير التى برزت فى سياق التغطية الصحفية للأزمة، ومحددات تشكيلها.

٢- نموذج الإعلام والشرعية السياسية

يرتكز هذا النموذج على فرضية مفادها أن هناك تأثيرات متبادلة بين وسائل الإعلام وشرعية النظم السياسية، حيث إن هذه الوسائل قد تسهم فى إضفاء الشرعية على النظم السياسية من خلال متابعة تنفيذ المشروعات التنموية، والتأكيد على كفاءة النظام فى أدائها، والتركيز على إنجازات الحكومة ومدى سعيها لتلبية احتياجات المواطنين وتحقيق العدالة بينهم(٢٠) كما تلجأ وسائل الإعلام الحكومية فى كثير من المجتمعات النامية لدعم شرعية النظم السياسية عبر اتباعها لإستراتيجية التخويف من تغيير النظام السياسى القائم، ومهاجمة كافة الحركات التى تنادى بالتغيير، واللجوء إلى

سياسة تحويل انتباه الجمهور عن سلبيات تلك النظم السياسية.[٢١] ولكن نجاح وسائل الإعلام فى أداء وظيفة دعم الشرعية السياسية يرتبط بمدى مصداقيتها، ومدى التوافق بين الممارسات السياسية والشرعية، حيث إن تجاهل وسائل الإعلام لسلبيات النظام أمر لا يدعم شرعية النظام السياسى، بل قد يؤدى إلى توسيع الفجوة بين السلطة السياسية والمواطنين، ومن ثم إشاعة التوتر[٢٢] وهو ما يعنى أن تزييف بعض وسائل الإعلام لممارسات السلطة السياسية بما يناقض الواقع أمر يسهم فى فقدان ثقة المواطنين فى النظام السياسى، ومن ثم انهيار شرعيته.

ومن منظور آخر يمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً فى تقويض شرعية النظم السياسية من خلال التركيز على سلبيات النظام السياسى، والنقد الشديد لسياساته ونخبته، والتشكيك فى المهارات السياسية لهذه النخبة، وقدرتها على تحمل المسئوليات التى ألقيت على عاتقها، ووصمها بالفساد والتزوير والانتهازية ونهب المال العام، إلى جانب الاهتمام بمتابعة أنشطة قوى المعارضة والاحتجاج وإضفاء الشرعية عليها[٢٣]

وتستند الدراسة إلى هذا النموذج كسياق نظرى تفسيرى يمكن فى ضوءه استكشاف طبيعة العلاقة بين الأطر التى قدمت من خلالها الأزمة، وآليات صحف الدراسة فى التمهيد لأحداث 30يونية 2013.

الإطار المنهجى للدراسة

أولاً: نوع الدراسة

تنتمى هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة، إذ أنها تهتم بتحليل تناول صحيفتى "الحرية والعدالة، التحرير" لأزمة الشرعية السياسية، مع المقارنة بين معالجات هذه الصحف خاصة أن كلاً منهم يحمل خصوصية تختلف عن الآخر.

ثانياً: مناهج الدراسة

١- منهج المسح الإعلامي

توظفه الدراسة فى مسح المواد الصحفية المتعلقة بالأزمة عينة الدراسة خلال الفترة الخاضعة للتحليل، بما يتيح الوقوف على ملامح الأطر الصحفية التى قدمت من خلالها أزمة الشرعية السياسية .

٢- أسلوب المقارنة المنهجية

تستخدمه الدراسة لرصد أوجه الاتساق والاختلاف بين الأطر الصحفية لأزمة الشرعية السياسية، واستراتيجيات تأطير الأزمة، والتصورات المنسوبة للقوى الفاعلة، ومصادر المعلومات التى اعتمدت عليها الصحف، بما يحقق أحد أهداف الدراسة فى الوقوف على حدود الاتساق والاختلاف بين معالجات صحيفتى "التحرير، الحرية والعدالة " للأزمة المدروسة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل

- **أداة تحليل المضمون**

اتساقاً مع الهدف العام للدراسة، بالكشف عن طبيعة الأطر التى قدمت من خلالها أزمة الشرعية السياسية فى صحيفتى " الحرية والعدالة، التحرير"، وقع اختيار الباحث على أداة تحليل المضمون باعتبارها أحد أدوات جمع البيانات التى تسمح باستخلاص مؤشرات كمية وكيفية بشأن الظاهرة موضع الدراسة، وقد وظفتها الدراسة لرصد وتحليل الأطر الموظفة فى تقديم أزمة الشرعية السياسية بالصحف المدروسة، وكيفية تناولها للمضامين المتعلقة بالأزمة عينة الدراسة.

- **أسلوب تحليل القوى الفاعلة**

وهو يعتبر أحد فروع أسلوب تحليل الخطاب الذى يسمح برصد الفاعلين البارزين فى سياق معالجة الصحف عينة الدراسة لأزمة الشرعية، وكذلك استخلاص طبيعة التصورات المنسوبة إليهم سواء سلباً أو إيجاباً عبر تحليل الصفات والأدوار المنسوبة إليهم.

الإطار الإجرائى للدراسة

- **المجتمع الأصلى وعينة الدراسة**

يتحدد المجتمع الأصلى للدراسة فى الصحف المصرية بمختلف أنماط ملكيتها، وتوجهاتها، وقد سحبت منه عينة ممثلة فى صحيفتى " الحرية والعدالة- التحرير" ، وقد وقع اختيار الباحث على هذه الصحف للمبررات التالية:

- تركيزها على طرح ومعالجة الأزمة بشكل أكبر من الصحف الأخرى.

- خصوصية خطاب كل صحيفة من هذه الصحف وتعبيرها عن توجه سياسى وفكرى ومهنى متمايز، إضافة إلى تباين مواقفها واتجاهاتها فى تناول أزمة الشرعية السياسية.

- لم يكن نمط ملكية الصحيفة عاملاً حاسماً فى اختيار الصحف عينة الدراسة، وإنما كان معيار توجه الصحيفة وموقفها من الأزمة هو المعيار الأساسي.

● **الحدود الزمنية للدراسة**

تتحدد الفترة الزمنية للدراسة من 22نوفمبر 2012وحتى 30 يونية 2013واختار الباحث 22نوفمبر 2012كبداية، نظراً لاحتدام النقاش حول الأزمة بعد إصدار الرئيس السابق مرسى للإعلان الدستورى، وما تلا ذلك من أحداث تفاعلت معها الصحافة على هامش تناولها للأزمة، بدءا من أزمة النائب العام، مروراً بتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وظهور حركة تمرد التى نادت بسحب الشرعية من الرئيس السابق محمد مرسى، حتى احتدام الأزمة فى 30يونية 2013.

المفاهيم الإجرائية للدراسة

الأزمة

الأزمة هى عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التى يقوم عليها هذا النظام، أى أن وجود الأزمة يتطلب توافر تعرض النظام كله للخلل الذى تختل معه وحدته بالكامل، وقد يكون للأزمة بعد سياسى داخلى يتعلق بشرعية النظام السياسى، ومدى الاستقرار السياسى داخل المجتمع(٢٤)

أزمة الشرعية

الشرعية هى مفهوم سياسى مركزى مستمد من كلمة شرع أى قانون، يرمز إلى العلاقة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسى للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدى إلى القبول الطوعى من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي(٢٥) وهو ما يعنى أن مظاهر الشرعية تتجسد فى ثلاثة مظاهر عملية هى : طاعة المواطنين للسلطة السياسية، وتأييد المواطنين للنخبة السياسية، وأن يكون موضع الولاء الأسمى للمواطنين هو الدولة التى يديرها النظام السياسى القائم(٢٦)

وتعرف أزمة الشرعية السياسية بأنها انهيار فى البناء الدستورى، وفى أداء الحكم ينجم عن الاختلاف فى جدل حول طبيعة السلطة فى النظام السياسي، وتبلغ هذه الأزمة ذروتها عندما يرفض الشعب تقبل المؤسسات الرسمية إما لفقدانها الشرعية، أو لوقوعها فى يد فاسدة، بالإضافة إلى عجز السلطة عن تلبية احتياجات المواطنين(٢٧)

نتائج الدراسة

أولاً: أطر معالجة أزمة الشرعية السياسية فى صحف الدراسة

جدول (١) أطر معالجة أزمة الشرعية السياسية فى صحيفتى "الحرية والعدالة والتحرير"

نوع الإطار	الحرية والعدالة		التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إطار الإجماع	٣٨	%٢٠.٥	٤٢	%١٧.٢
إطار التخوين والمؤامرة	٢٠	%١٠.٨	٢٨	%١١.٤
إطار الحشد	١٨	%٩.٧	١٣	%٥.٣
إطار بناء التوقعات	٩	%٤.٩	١١	%٤.٥
إطار إدانة العنف	٨	%٤.٣	١٨	%٧.٤
إطار الصراع السياسي	٥	%٢.٧	٧	%٢.٩
إطار الانقسام	١٠	%٥.٤	-	-
إطار الإشادة بأداء الرئيس السابق مرسي ونظامه	٥١	%٢٧.٦	-	-
إطار التخوين من مظاهرات المعارضين	٢٦	%١٤.١	-	-
إطار الهيمنة والاستبداد السياسى	-	-	٢٥	%١٠.٣
إطار الفشل السياسى للنظام	-	-	٥٢	%٢١.٣
إطار كراهية الإخوان	-	-	١٠	%٤.١
إطار مساندة تمرد والمعارضين	-	-	٣٨	%١٥.٦
المجموع	١٨٥	١٠٠	٢٤٤	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة من الأطر قدمت من خلالها صحف الدراسة أزمة الشرعية السياسية، حيث جاء إطار الإشادة بأداء الرئيس السابق مرسى ونظامه فى المرتبة الأولى بنسبة (27.6%)من إجمالى الأطر التى قدمت من خلالها الأزمة بجريدة الحرية والعدالة، تلاه فى المرتبة الثانية إطار الإجماع وتأييد بقاء النظام بنسبة فيما جاء فى المرتبة الأخيرة إطار الصراع السياسى(20.5% بنسبة .(2.7%) أما بالنسبة لأطر تقديم الأزمة بصحيفة التحرير، فقد جاء إطار الفشل السياسى لنظام مرسى فى المرتبة الأولى بنسبة (21.3%)وفى المرتبة الثانية إطار إجماع

الشعب وتأييده لرحيل النظام بنسبة(17.2%).

وأشارت بيانات التحليل إلى ثمة مجموعة من الأطر ظهرت فى الصحيفتين مع اختلاف دلالات توظيفهما بحسب توجه السياسة التحريرية لكل صحيفة من الأزمة، وهى أطر "الإجماع، التخوين والمؤامرة، الحشد، بناء التوقعات، إدانة العنف، الصراع السياسى"، كما ظهرت مجموعة أخرى من الأطر فى صحيفة الحرية والعدالة فقط وهى أطر "الإشادة بأداء مرسى ونظامه، التهوين من مظاهرات المعارضين ومهاجمتهم، الانقسام"، بالإضافة إلى مجموعة من الأطر ظهرت فى صحيفة التحرير فقط وهى أطر:"الهيمنة والاستبداد السياسي، الفشل السياسى، كراهية الإخوان، مساندة تمرد والمعارضين لمرسى".. وسوف يعرض الباحث المحاور الثلاث بشكل تفصيلى على النحو التالى:

١- أطر تشابهت فيها صحف الدراسة مع اختلاف توظيفها

إطار الإجماع

كشفت نتائج التحليل عن ثمة تقارب فى معدل ظهور هذا الإطار فى الصحيفتين حيث جاء فى صحيفة الحرية والعدالة بنسبة(20.5%)فيما احتل نسبة (17.2%)فى صحيفة التحرير. ولكن اختلف توظيفه فى الصحيفتين، فنجد الحرية والعدالة تؤكد من خلال هذا الإطار على أن جموع الشعب المصرى يؤيدون شرعية الرئيس مرسى، ويرفضون رحيله عن الحكم، بل وظهر كذلك فى سياق إبراز فكرة الإجماع والتأييد المطلق لجميع القرارات التى كان يتخذها مرسى، فمثلاً عند إصدار الرئيس السابق مرسى للإعلان الدستوري فى نوفمبر 2012 كان المانشيت الرئيسى للصحيفة "الشعب يؤيد قرار الرئيس"(٢٨)، وضمن هذا الإطار سلطت الضوء على الفعاليات التى كانت تنظمها القوى الإسلامية لتأييد ما أسموه شرعية الرئيس مرسى"(٢٩).. وكانت تسلط الضوء ضمن ذلك الإطار الحشود الموجودة أمام لجان الاستفتاء بغرض إبراز الإجماع وتوظف ذلك فى سياق أنه مظهر من مظاهر تأييد شرعية الرئيس.. فيما اختلف توظيف هذا الإطار فى صحيفة التحرير لتؤكد على رفض جموع الشعب لإدارة مرسى للبلاد، وأن رحيله صار مطلباً شعبياً بعد الفشل السياسى للنظام فى معالجة الأزمات الحياتية التى يواجهها المواطن، حيث أكدت أن " 22 مليونا و 134ألفاً و 465مصرياً سحبوا الثقة من مرسى"(٣٠).

وضمن هذا الإطار اهتمت الصحيفة بتغطية المظاهرات والمسيرات التى تطالب برحيل النظام وتؤكد استنفار المصريين من إدارته للبلاد. حيث كانت تؤكد "مصر ضد الإخوان.. مئات الآلاف فى القاهرة والمحافظات: كل الشعب قالها قوية.. يسقط حكم الإخوانجية"(٣١).

إطار التخوين والمؤامرة

وظفت جريدة الحرية والعدالة هذا الإطار فى سياق الهجوم على قوى المعارضة والأحزاب والتيارات السياسية المناهضة لحكم مرسى، ووصمها بصفات الخيانة، وعدم الانتماء، والعمالة، والتأكيد على أنهم يخططون لحرق مصر طبقاً لأجندات خارجية ينفذونها. كما كانت تؤكد الصحيفة ضمن هذا الإطار على أن هؤلاء بمعاونة فلول نظام مبارك، وقوى خارجية يدبرون مؤامرة تهدف إلى إضعاف وإسقاط هيبة الدولة، تمهيداً لإشاعة حالة من الفوضى والفراغ الأمنى، وتوقف عجلة الإنتاج، حتى يفقد المواطن ثقته فى القيادة التى اختارها بكامل إرادته.

فيما وظفته جريدة التحرير فى الهجوم على الرئيس السابق مرسى، وأعضاء نظامه، ووصمه بصفات العمالة، والخيانة، وعدم الانتماء، والتأكيد على أنهم يتآمرون على المصريين مع إسرائيل لصالح حماس، بالإضافة إلى التأكيد على أنهم أداة الأمريكان لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الهادف لتقسيم مصر إلى دويلات صغيرة.

إطار الحشد

كان هذا الإطار من أكثر الأطر التى احتلت مرتبة متقدمة فى الصحيفتين، وقد وظفته كل صحيفة بحسب توجهها من أزمة الشرعية السياسية، فاستخدمته الحرية والعدالة على صعيد مستويين رئيسين هما: دعوة المصريين وتحديداً القوى الإسلامية الموالية للإخوان للتظاهر بغرض دعم شرعية الرئيس مرسى وتأييد قرارته، وهو ما اتضح فى نشر دعوات الفعاليات من مظاهرات ومسيرات تؤيد الرئيس عبر إعلان مواعيدها وخط سيرها، داعية المواطنين للمشاركة فيها(٣٢)، بالإضافة إلى دعوة المصريين وتوجيهم بالموافقة على مشروع الدستور خلال عهد مرسى، لأنها كانت ترى أن ذلك ركيزة أساسية لشرعية نظام مرسى.

وعلى عكس الحرية والعدالة، وظفته جريدة التحرير فى دعوة جموع المصريين إلى مقاطعة مشروع الاستفتاء على

الدستور، وكذلك دعوتهم بشكل صريح إلى التظاهر ضد حكم مرسى، وكذلك فى الدعوة والحشد لفعاليات 30يونيو لسحب الشرعية من نظام مرسى، وضمن ذلك أبرزت تصريحات المسئولين التى تبعث الطمأنينة فى نفوس المواطنين، كأحد الآليات التى تحفز المواطنين على النزول والتظاهر، مثل "مصدر عسكرى: الجيش سيحمى الشعب فى 30 يونية..وسيقف خلف قراراته"، ضباط الشرطة: التيار الوحيد الذى سنحميه فى المظاهرات اسمه الشعب"(٣٣).

إطار بناء التوقعات

وظفته جريدة الحرية والعدالة على صعيد أكثر من مستوى من بينها أن استمرار حكم مرسى وتأييد شرعيته أمر يضمن للبلاد تحقيق المزيد من التقدم والازدهار، وأن رحيله سيدخل البلاد فى نفق مظلم، ومن شرعية الرئيس إلى.شرعية البرلمان التى كانت تؤكد قبيل الانتخابات البرلمانية أن مصر بصدد٣ سيناريوهات إما الديكتاتورية..الفوضي.. صندوق الانتخابات"(٣٤).فيما كانت تؤكد جريدة التحرير على أن استمرار حكم الإخوان سيقود مصر إلى نفق مظلم، حيث إن "خيارات النخبة الحاكمة الجديدة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وقلة كفاءتها أدت إلى تدهور شديد فى الأحوال المعيشية وتصاعد العنف السياسى."(٣٥)، ويلاحظ من نتائج التحليل أن هذا الإطار كان أكثر بروزاً فى صحيفة التحرير عن الحرية والعدالة، وهو ما يؤكد غلبة الطابع التشاؤمى فى معالجة أزمة الشرعية فى صحيفة التحرير عن الحرية والعدالة.

إطار إدانة العنف

اقتصر هذا الإطار فى صحيفة الحرية والعدالة على التنديد بالاعتداءات التى كانت تقع على مقرات الحزب، واعتبروا أن هدفها استهداف شرعية الرئيس، كما استخدمته فى التنديد بأعمال العنف والاشتباكات التى كانت تقع خلال عهد مرسى، وتؤكد على أنها مخطط لنشر الفوضى مؤكدة أن " العنف ..طريق الخارجين على القانون لهدم كيان الدولة"(٣٦)، وكانوا يندون بهؤلاء الذين يقتحمون مقرات حزب الحرية والعدالة ويؤكدون على أن بلطجية الحزب الوطنى والفلول وبعض القوى السياسية التى أسموها بالفاشلين السياسيين هم الذين يدبرون ذلك فى إطار مخططاتهم لإسقاط شرعية مرسى(٣٧).فيما وظفته صحيفة التحرير فى الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين واتهامها بالإرهاب وقتل المواطنين لمجرد معارضتهم لسياسات مرسى، ونددت ضمن هذا الإطار بما أسمته "إرهاب الجماعة واستحلالها لدم المعارضين".

إطار الصراع السياسي

برز هذا الإطار فى الصحف عينة الدراسة فى تصوير الصراع الدائر بين القوى الإسلامية والتيارات الليبرالية على هوية الدولة ومدنيتها، وتجلت مظاهر الصراع فى الصحيفتين فى تبادل الاتهامات بين الطرفين، فصحيفة الحرية والعدالة تهاجم الليبراليين والمدنيين وتتهمهما بالكفر والإلحاد، وأنهم يحاولون سرقة الثورة، ويفتعلون الأزمات من أجل إسقاط نظام مرسى المنتخب،

فى حين هاجمت صحيفة التحرير الإخوان المسلمين والقوى الإسلامية المتحالفة معها، مؤكدة على أنها لا تريد سوى تأسيس دولة متطرفة دينية، تختفي فيها ملامح المدنية والتحضر، دولة تسمح بنمو الجماعات الإرهابية والتكفيرية.

٢- أطر تمايزت بها صحيفة الحرية والعدالة فى معالجتها للأزمة

تجلى من نتائج التحليل ثلاثة أطر رئيسية ظهرت فقط فى صحيفة الحرية والعدالة على هامش معالجتها لأزمة الشرعية السياسية، هى على الترتيب: إطار الإشادة بأداء مرسى ونظامه بنسبة (27.6%)وإطار التهوين من مظاهرات معارضى مرسى ومهاجمتهم بنسبة (14.1%)وإطار التشتت والانقسام ..(5.4%) وفيما يلى شرح موجز لمحددات كل إطار من الأطر الثلاثة.

إطار الإشادة بأداء الرئيس السابق مرسى ونظامه

برز هذا الإطار فى سياق استعراض الصحيفة لجهود الرئيس السابق مرسى، والتأكيد على أنه يضع مصلحة المواطنين نصب عينيه، بعدما "أطلق أكبر خطة تنفيذية لتنمية الصعيد، تستهدف إحداث نقلة نوعية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات جنوب الصعيد."(٣٨)وضمن هذا الإطار أكدت على أن كافة طوائف الشعب ترحب باختيار مرسى رئيساً للبلاد، وحرصت على تصدير موقف المواطنين والقوى الثورية من أداء الرئيس مرسى، كما رصدت موقف الصحف الغربية والعالمية التى تشيد بأداء مرسى وتحركاته على المستويين الداخلى والخارجي. حيث أشارت أن مرسى احتل المرتبة الأولى فى قائمة ترشيحات مجلة تايم الأمريكية للشخصيات الأكثر تأثيراً فى العالم".(٣٩). وفى تقدير الباحث أن تسليط الصحيفة الضوء على إنجازات مرسى أحد آليات

دعم شرعية الرئيس مرسى فى إطار نموذج الإعلام والشرعية السياسية.

إطار التهوين من مظاهرات المعارضين ومهاجمتهم

برز هذا الإطار فى سياق التأكيد على أن مظاهرات القوى المدنية والليبرالية المطالبة بإسقاط الرئيس مرسى لا تلقى أى شعبية فى الشارع، وكانت تؤكد على أن دعوات المعارضين للاعتصامات والاحتجاجات ووقف العمل بالمحاكم كخطوة تصعيدية ضد الرئيس لا تلقى قبولاً لدى الشارع المصرى، حيث نشرت الصحيفة خبراً تحت عنوان "نقابة عمال هيئة النقل العام ترفض إضراب اليوم"، ومدير التفتيش القضائى يرفض تعليق العمل بالمحاكم"[٤٠] ، لتؤكد " انتظام العمل بالمحاكم، وفشل دعاوى الإضراب[٤١]. وضمن سياسة التقليل والتهوين التى اتبعتها الصحيفة كانت تؤكد على أن ""التحرير فاضى"[٤٢] فى الوقت الذى كان يمتلئ الميدان بالمتظاهرين المنددين بسياسة إدارة مرسى للبلاد، وذلك ضمن السياسة التحريرية للجريدة فى الهجوم على المعارضين لسياسات مرسى. ولذات السبب اتجهت الصحيفة لدعم القوى الإسلامية المؤيدة لحكم مرسى مثل دعمها لحركة تجرد وتسليطها الضوء على فعالياتها ومساندة المواطنين لها.

إطار الانقسام

استعرضت الصحيفة ضمن هذا الإطار مظاهر التشرذم والتفرقة بين صفوف التيارات الليبرالية، فتؤكد على أن "ائتلاف شباب الثورة أعلن عن تجميد العمل مع التيار الشعبى وحزب الدستور"[٤٣]. وفى تقدير الباحث أن هذه هى أحد التكنيكات التى استخدمتها الصحيفة فى نزع الشرعية عن مثل هذه التيارات والقوى المدنية، وكانوا يؤكدون على أنهم منقسمون لا يملكون رؤية ولامشروع سياسى لإدارة شئون البلاد.

٣- أطر تمايزت بها صحيفة التحرير فى معالجتها للأزمة

كشفت نتائج التحليل عن أربعة أطر رئيسية تميزت بها صحيفة التحرير فى معالجتها لأزمة الشرعية السياسية عن صحيفة الحرية والعدالة، هى على الترتيب: إطار الفشل السياسى للنظام (21.3%)إطار مساندة التيارات المعارضة لمرسى (15.6%إطار الهيمنة والاستبداد السياسى(10.3%) إطار كراهية الإخوان ..(4.1%)وفيما يلى شرح موجز لمحددات كل إطار من الأطر الأربعة.

إطار الفشل السياسي

ضمن هذا الإطار مالت الصحيفة إلى التشكيك فى المهارات السياسية لنظام مرسى، وكانت تؤكد على أن مرسى ومعاونيه ليس لديهم أى مهارات تؤهلهم لحكم مصر، وفى هذا الصدد كانت تؤكد الصحيفة على أن مرسى اختار معاونيه على أساس اعتبارات الولاء والطاعة لمكتب الإرشاد، وليس على أساس الكفاءة.. وللتدليل على الفشل السياسى للنظام توسعت الصحيفة فى تسليط الضوء على الأزمات التى يعيشها المواطن المصرى خلال فترة مرسى، وكانت تبرز المظاهرات التى ينظمها المواطنون احتجاجاً على الأزمات؛ فتؤكد أن "سكان الإسكندرية ينظمون وقفات احتجاجية بالزجاجات والجراكن الفارغة ضد العطش"[٤٤] بالإضافة إلى نشرها تقريراً يؤكد تزايد معدلات الفساد بشكل كبير خلال عهد مرسى، عن نظيره من الرؤساء السابقين[٤٥].

إطار مساندة التيارات المعارضة لمرسى

ضمن هذا الإطار اتجهت صحيفة التحرير إلى مساندة التيارات المعارضة لمرسى مثل حركة تمرد، وذلك من خلال التأكيد على وطنية أعضائها وإخلاصهم وتفانيهم من أجل مصر، والتأكيد على أنهم يناضلون من أجل حياة أفضل للمصريين.. كما لجأت لمساندة هذه الحركات عبر التسويق لمبادئها وأنشطتها وفعاليتها، مثل نشر أخبار التظاهرات، وأماكن تجمعاتها، بل والدعوة إلى وجوب مساندتها. وكانت تؤكد على أنها قد تنجح فى إسقاط النظام، "فبرغم المضايقات التى يواجهها أعضاء حملة تمرد لسحب الثقة من مرسى من قبل أعضاء جماعة الإخوان والحرية والعدالة فإنهم يواصلون تقدمهم فى جمع المزيد من التوقيعات، لأن المواطنين يشجعونهم على ذلك بعد تراجع شعبية الرئيس الإخوانى الذى فشل فى حل كل الأزمات بداية من الاقتصادية والسياسية ومروراً بالأزمات الخدمية"[٤٦]، وكانت تؤكد على "أن الرئيس مرسى مرعوب من المظاهرات والاحتجاجات وأن ما يتحلى به من صمود فى خطاباته مجرد شو إعلامي"[٤٧]

إطار الهيمنة والاستبداد السياسي

كانت صحيفة التحرير دائمة التأكيد على أن نظام مرسى يسير على نهج الخطوات الاستبدادية لنظام مبارك، ودللت على هذا الطرح بعدة شواهد قدمتها الصحيفة من بينها: إصدار مرسى للإعلان الدستورى فى نوفمبر 2012 وتحصين قراراته.

ومن ثم كانت تؤكد على أن مرسى وجماعته يريدون أخونة مؤسسات الدولة، ويمارسون الاستبداد بشكل علنى فكان المانشيت الرئيسى للجريدة " إعدام المجتمع المدنى فى دولة الإخوان ..السجن لـ 43حقوقيا.. وغلق فروع 5منظمات أجنبية"(٤٨). وضمن هذا الإطار قدمت عدة شواهد للتأكيد على الاستبداد منها: فرض هيمنتهم على الجمعية التأسيسية للدستور، وفرض سيطرتهم على البرلمان، وكانت تؤكد على أنهم يستغلون أغلبيتهم البرلمانية فى صك قوانين تكرس للاستبداد.

إطار كراهية الإخوان

أشارت صحيفة التحرير ضمن هذا الإطار إلى التركيز على أطروحة مفادها أن الشارع لم يعد يتقبل نظام مرسى، وعليه الرحيل، ودللت الصحيفة على ذلك بنقلها لمظاهرات ضباط الشرطة التى كانت تنادى برحيل النظام، فكان المانشيت الرئيسى للجريدة"ضباط الشرطة يهتفون: لا إله إلا الله .. المرشد عدو الله.. وارحل ارحل يامرسى".(٤٩). كما ركزت ضمن هذا الإطار على تصدير المشاهد، حينما كان يذهب مرسى للصلاة فى أى مسجد ويهتف ضده المصلون " ارحل ..ارحل". وضمن هذا الإطار تحدثت عن البديل وسارعت الصحيفة بنقل سيناريوهات بديلة لما بعد مرسى بنقل كرسى الرئاسة إلى رئيس المحكمة الدستورية مع نقل كل السلطات إلى حكومة تكنوقراط"(٥٠)

ثانياً: استراتيجيات تأطير صحف الدراسة لأزمة الشرعية السياسية

كشفت نتائج التحليل عن ثمة مجموعة من الاستراتيجيات التى اتبعتها صحف الدراسة فى تأطير أزمة الشرعية السياسية، وإن اختلف توظيف هذه الاستراتيجيات ودلالاتها بحسب السياسة التحريرية التى حكمت تأطير صحف الدراسة للأزمة.

إستراتيجية الهجوم

برزت هذه الاستراتجية فى هجوم صحيفة الحرية والعدالة على معارضى نظام مرسى من السياسيين، والتيارات الليبرالية، والحركات الاحتجاجية مثل تمرد، وتجلت ملامح الهجوم فى وصمهم بصفات الخيانة والعمالة والمؤامرة، فيما وظفتها صحيفة التحرير فى الهجوم على مؤيدى نظام مرسى سواء من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أو القوى الإسلامية المتحالفة معهم ووصمهم بصفات الجهل والتشدد والغباء والخيانة.

إستراتيجية التجاهل والإقصاء

برزت هذه الاستراتجية فى صحيفة الحرية والعدالة فى إقصائها لمعارضى نظام مرسى، وتجاهلها التام لمسيراتهم ومظاهراتهم التى يطالبون فيها برحيل مرسى، فيما وظفتها صحيفة التحرير فى تجاهلها وعدم تغطيتها لمظاهرات الإخوان والقوى الإسلامية المؤيدة لمرسى.

إستراتيجية التخويف

وظفت صحيفة الحرية والعدالة هذه الاستراتيجية فى إشاعة الخوف من رحيل نظام مرسى، مؤكدين على أن رحيله سيدخل البلاد فى حلبة واسعة من الصراع السياسي، فيما وظفتها صحيفة التحرير فى إبرازها للخوف من استمرار مرسى ونظامه، حيث كانت تؤكد على أن استمرار مرسى سيؤول إلى ظهور الجماعات الإرهابية مرة أخرى، بالإضافة إلى ميولها لاستخدام لغة الخوف فى مخاطبة عاطفة المواطنين، حيث أكدت أن "مصر دون تموين، وأنها على أبواب مجاعة حال استمرار محمد مرسى فى الحكم."(٥١)

إستراتيجية التحدى

تجلت هذه الاستراتيجية فى سياق توظيف جريدة الحرية والعدالة لغة التحدى بالتأكيد على أن التيارات الليبرالية لن تنجح احتجاجاتها وتظاهراتها فى إسقاط نظام مرسى، وكانت تبرز الكثرة العددية لأعضاء التيار الإسلامي فى مواجهة الليبراليين، فيما اتخذت صحيفة التحرير موقفاً معاكساً، حينما أكدت على أن نظام مرسى تآكلت شرعيته فى الشارع، وأن الاحتجاجات الموجودة فى الشوارع احتجاجاً على الأزمات الحياتية ستكتب نهاية النظام.

الاستراتيجية المستقبلية

برزت هذه الاستراتيجية بشقها التفاؤلى فى صحيفة الحرية والعدالة، حينما كانت تؤكد على أن استمرار مرسى فى الحكم سيقود البلاد إلى نهضة حضارية فى كافة مجالات الحياة، فيما وظفت صحيفة التحرير هذه الاستراتيجية بشقها التشاؤمى كأحد الآليات التى تدعم الخوف من استمرار نظام الإخوان، حينما كانت تؤكد على أن استمرارهم سيؤدى إلى تزايد معدلات التخلف والجهل والبطالة والتشدد.

ثالثاً: نوعية المصادر التى اعتمدت عليها صحف الدراسة فى تأطيرها للأزمة

كشفت نتائج التحليل عن أن صحف الدراسة قد اعتمدت

على مجموعة من مصادر المعلومات فى تأطيرها لأزمة الشرعية السياسية، وتبين ثمة اتفاق بين نوعية المصادر، وإن اختلف توظيفها فى سياق تأطير الصحف المدروسة للأزمة بحسب السياسة التحريرية لكل جريدة، وموقفها من الأزمة.

١- نوعية المصادر التى اعتمدت عليها صحيفة الحرية والعدالة

تبين ارتفاع نسبة اعتماد صحيفة "الحرية والعدالة" على المصادر الرسمية بنسبة أكبر من صحيفة التحرير، حيث اعتمدت صحيفة الحرية والعدالة على الرئيس، ومسئولى الرئاسة " نائب الرئيس -مساعدى الرئيس- مستشارى الرئيس" كمصادر للمعلومات تبرز إنجازات وتحركات الرئيس لتخفيف العبء عن المواطنين، بالإضافة إلى إبرازها لتصريحات الوزراء والمسئولين الحكوميين التى تركز على جهودهم لحل الأزمات التى يعانيها المواطن من خبز ووقود وكهرباء، كما برز أيضاً استنادها إلى عدد من المصادر غير الرسمية جاء فى مقدمتها أعضاء وقيادات جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، إلى جانب قيادات الأحزاب الإسلامية الذين يدعمون شرعية نظام مرسى، مثل حوار للدكتور على السالوس رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، الذى أكد فيه على عدة نقاط أبرزها: الحديث عن انتخابات رئاسية مبكرة "عبث"، الإعلام يتعمد تشويه صورة الإسلاميين، المخربون يحاولون إفشال المشروع الإسلامى، ويتظاهرون بكراهية الإخوان."[٥٢]، بالإضافة إلى استنادها إلى فئات أخرى مثل الخبراء والمتخصصين والباحثين والمحللين السياسيين والقضاة الذين يبررون الإجراءات التشريعية التى كان يتخذها مرسى، وبعض البرلمانيين وجميعهم ممن يؤيدون فى تصريحاتهم دعم شرعية النظام، ويرفضون رحيله، ويؤكدون على أن استمراره خير وسيلة للنهوض بمصر، أو أنهم ممن يدعمون القرارات التى كان يتخذها مرسى، ففى سياق أزمة الإعلان الدستورى استندت إلى آراء عدد من خبراء القانون الذين كانوا يؤكدون على أحقية مرسى فى إصداره حيث " إن هذه القرارات جاءت ثورية تقتص للشهداء وتحقق مطالب الثورة، وكان يجب اتخاذها لدعم الشرعية الدستورية والثورية، لمنع مخطط القوى التى تود إشعال الفتنة فى البلاد"[٥٣]، بالإضافة إلى آراء القانونيين الذين وصفوا الإعلان الدستورى بأنه " قرار قانونى"100%"[٥٤]وكذلك خلال فترة إقرار مشروع دستور 2012اعتمدت على آراء العديد من رجال الفكر والثقافة الذين ينادون بالموافقة على مشروع الدستور. كما اعتمدت الصحيفة أيضاً على البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة، والبيانات التى تنشرها الأحزاب السياسية عبر مواقعها، إلى جانب استطلاعات الرأى العام التى تبرز شعبية الرئيس مرسى، وارتفاع نسب تأييده، بالإضافة إلى اعتمادها على وكالات الأنباء والصحف الغربية التى كانت تشيد بأداء الرئيس مرسى، وتندد بسياسات معارضيه، وهو ما تجلى بوضوح حينما قالت"فوكس نيوز": المعارضة فاشلة وواشنطن محبطة من أدائها"[٥٥].

٢- نوعية المصادر التى اعتمدت عليها صحيفة التحرير فى تأطيرها للأزمة

كشفت نتائج التحليل عن ارتفاع نسبة اعتماد صحيفة "التحرير" على المصادر غير الرسمية التى كانت تؤكد على عدة أطروحات من بينها، الفشل السياسى لنظام مرسى، والتأكيد على تآكل شعبيته فى الشارع المصرى، ومهاجمة سياسات مرسى وحكومته فى إدارتهم للبلاد، أو تلك التى تنتقد جماعة الإخوان المسلمين، وتهاجم التيارات المتحالفة معها، وكذلك التى تساند الحركات الاحتجاجية المناهضة لحكم مرسى، وتدعو لمساندتها، وتأييدها فى سحب الشرعية من نظام مرسي.

ومن بين المصادر غير الرسمية التى اعتمدت عليها الصحيفة بعض المحللين السياسين وخبراء القانون الذين كانوا ينتقدون ما أسموه نهج مرسى الاستبدادى"، وكذلك بعض الحقوقيين، وقيادات الأحزاب الليبرالية، والنشطاء السياسيين، والقضاة، والمتظاهرين، وأعضاء الحركات الاحتجاجية كتمرد التى أفسحت لهم صفحاتها لنشر مبادئ الحركة وأفكارها الداعية لسحب الشرعية من نظام مرسي، بالإضافة إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الأحزاب، واستطلاعات الرأى التى تؤكد تضاؤل شعبية مرسى فى الشارع، بالإضافة إلى الصحف الأجنبية التى تندد بحكم الإخوان، فقد نشرت تصريحاً " فاينانشيال تايمز: مصر تسير بقوة نحو الفشل بفضل حكم الإخوان"[٥٦] . لكن الملاحظة الجديرة بالذكر هى اعتماد الصحيفة على بعض "قيادات التيارات الإسلامية" كمصادر للمعلومات، خاصة تلك التى تنتقد سياسات مرسى فى إداراته للبلاد، أو تنتقد جماعة الإخوان المسلمين، حيث أبرزت رفض حزب الوطن السلفى لسياسات مرسى

وجماعته[٥٧]، بالإضافة إلى جماعة الدعوة السلفية التى وصفت" الإخوان بأنه لا خلاق لهم .. وسياستهم نفعية"[٥٨].

وفى المقابل تراجعت نسب اعتماد الصحيفة على المصادر الرسمية كالرئيس، ومسئولى مؤسسة الرئاسة، والحكومة، وذلك لأنها اتبعت معهم استراتيجية التجاهل والإقصاء، ولكن كانت الفئة الأكثر بروزاً فى الصحيفة من المصادر الرسمية هى فئة " مسئولى الجيش" حيث كثر الاستناد إليهم كمصادر للمعلومات عبر نقلها لتصريحاتهم التى يؤكدون فيها مساندة الجيش لمطالب الشعب قبيل أحداث 30يونية.

رابعاً: القوى الفاعلة البارزة فى معالجة صحف الدراسة لأزمة الشرعية السياسية

جدول (٢) القوى الفاعلة البارزة فى صحيفتى "الحرية والعدالة والتحرير"

القوى الفاعلة	الحرية والعدالة		التحرير	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مرسي	٣٨	%٢٣,٢	٤٤	%٢٤,٤
جماعة الإخوان المسلمين	٢٢	١٣,٤	١٩	%١٠,٦
الشعب المصري	١٨	١٠,٩	١٠	%٥,٦
المؤيدون لحكم مرسى	١٧	١٠,٣	٤	%٢,٢
قوات الشرطة	١٤	٨,٥	٨	%٤,٤
الحكومة	١١	٦,٦	١٦	%٨,٩
القضاة	٨	٤,٩	١٠	%٥,٦
وسائل الإعلام الموالية للرئيس	٩	٥,٦	٤	%٢,٢
المؤسسة العسكرية	٧	٤,٣	١٢	%٦,٧
وسائل الإعلام المعارضة لمرسي	٧	٤,٣	١٥	%٨,٣
القوى الخارجية	٥	%٣,١	٩	%٥
المعارضون لحكم مرسى	٥	%٣,١	٢٣	%١٢,٨
أخرى	٣	%١,٨	٦	%٣,٣
المجموع	١٦٤	%١٠٠	١٨٠	%١٠٠

تكشف بيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة من الفاعلين المركزين قد برزوا فى سياق صحف الدراسة لأزمة الشرعية السياسية، وإن اختلفت معدلات بروزها بين الصحيفتين، فقد تلاحظ من بيانات الجدول أن الرئيس السابق محمد مرسى قد جاء فى المرتبة الأولى من إجمالى القوى الفاعلة داخل كل صحيفة على حدة، فيما حظى بعض الفاعلين بحضور أكبر داخل كل صحيفة عن نظيرتها، فمثلاً "المؤيدون لحكم مرسي" احتلوا مرتبة متقدمة من إجمالى القوى الفاعلة بصحيفة الحرية والعدالة بنسبة10.3٪فيما احتلت الفئة ذاتها نسبة 2.2٪ فى صحيفة التحرير.. وهو ما يعنى أن معدلات حضور القوى الفاعلة تباينت بحسب الموقف العام لكل صحيفة من الأزمة عينة الدراسة، ولذات السبب أيضاً اختلفت التصورات المنسوبة للفاعلين المركزين .. وهو ما نوضحه على النحو التالي:

مرسى

جاء مرسي فى المرتبة الأولى من إجمالى القوى الفاعلة داخل كل صحيفة، وذلك باعتباره الطرف الأكثر بروزاً فى تأطير الصحف المدروسة للأزمة، وقد اختلفت التصورات المنسوبة إليه داخل كل صحيفة بحسب موقفها من الأزمة، فنجد صحيفة الحرية والعدالة قد نسبت إليه عدة صفات منها:"ثورى - يحمى الإرادة الشعبية - الرئيس الشرعى للبلاد- قرارته دائماً لصالح الشعب المصري- لا يكرس للاستبداد والهيمنة السياسية- يقدر المعارضة- يقتلع الفلول من المؤسسات .. يواجه الفساد بكل حسم"[٥٩]. كما كانت تؤكد على أن مرسى نجح فى "إنهاء ازدواجية السلطة وحكم العسكر، وترسيخ مقومات تضمن مدنية الدولة، كما أنه حرص على فتح قنوات الحوار مع جميع القوى السياسية والحزبية، واتخذ حزمة من القرارات التى تهدف لتخفيف العبء عن المواطنين، واستطاع استعادة مكانة مصر الخارجية التى تراجعت لسنوات عديدة."[٦٠]

فى حين وصفته جريدة التحرير بعدة صفات سلبية من أهمها كونه: "ديكتاتور- فاشل -يدير البلاد بأوامر المرشد العام- لايصلح لإدارة البلاد -لا يحترم الإرادة الشعبية- سفاح يتحمل مسئولية إراقة دماء المصريين- أجهض الثورة، - بالإضافة إلى أنه يدعم الإرهابين والقتلة بعدما أصدر عفواً رئاسياً عن زميله تاجر المخدرات الهارب معه من سجن وادى النطرون".[٦١]

جماعة الإخوان المسلمين

شكلت جماعة الإخوان كقوى فاعلة حضوراً فى صحيفة الحرية والعدالة بنسبة ١٣,٤٪ وفى صحيفة التحرير نسبة ١٠,٦٪ وكانت التصورات المنسوبة إليها من صفات وأدوار فى صحيفة الحرية والعدالة فى مجملها إيجابية ما بين :"الوفاء بالعهد، الأمانة، الإخلاص للشعب المصري، حب مصر، عانوا

لسنوات طويلة من الذل والقهرفى السجون، الولاء والانتماء للوطن، تبذل قصارى جهدها من أجل التوافق الوطنى على مشروع الدستور، يحلمون بمستقبل أفضل للمصريين، يسعون لتأسيس دولة الخلافة الإسلامية بطابع مدنى متحضر".

فيما كانت التصورات المنسوبة إليها فى صحيفة التحرير فى مجملها سلبية مابين كونها جماعة انتهازية، إرهابية، أجهضت ثورة٢٥ يناير، تتحالف مع أى فصيل لخدمة مصالحها، لاتعرف معنى الوطنية والانتماء، تفكيرها متطرف، وتريد تأسيس دولة دينية يغلب عليها طابع التشدد والتطرف، تمارس العنف والقتل ضد معارضى الرئيس.

الشعب المصري

نسبت إليه الصحيفتان تصورات كانت فى مجملها إيجابية مابين كونه شعبا متحضرا، واعيا، يستحق الديمقراطية، ولكن كان الاختلاف فى طبيعة التصورات فيما يتعلق بقدرة الشعب على دعم شرعية مرسي، أو نزع الشرعية عنه، فنجد صحيفة الحرية والعدالة تؤكد على أن جموع الشعب تساند شرعية الرئيس،فيما وصفته صحيفة التحرير بأنه قادر على إسقاط نظام مرسى.

مؤيدو مرسى

مثلت هذه الفئة حضوراً أكبر داخل صحيفة الحرية والعدالة عن التحرير، وشملت هذه الفئة كافة الفئات والتيارات الإسلامية والأحزاب والحركات السياسية مثل تجرد، المؤيدين لسياسات مرسى، ووصفتهم الحرية والعدالة بأنهم قادرون على سحق معارضى الرئيس، ويدافعون عن شرعية نظام مرسى بدمائهم، وأنهم سلميون فى مظاهراتهم التى ينظمونها لدعم شرعية مرسي،فيما ظهرت هذه الفئة بنسبة قليلة للغاية فى صحيفة التحرير (2.2%)من منطلق تجاهل الصحيفة لأنشطتهم، ولكن فى حدود حضورهم نسبت إليهم تصورات سلبية مابين كونهم: لايفقهون السياسة، متشددين، يدعمون مرسى عن جهل.

قوات الشرطة

شكلت حضوراً داخل الصحف المدروسة فى إطار تدخلها لفض التظاهرات والاشتباكات وأعمال العنف التى تشهدها مصر، واختلفت التصورات المنسوبة إليها، فحينما كانت تتدخل الشرطة لفض أى مظاهرة أو اى اشتباكات تنشب بينها وبين المتظاهرين خلال عهد مرسى كانت صحيفة الحرية والعدالة تصورها بأنها معتد عليها، فيما كانت تصفها صحيفة التحرير بالبطش والقهر، وأنّ منهجها العنف والقمع.

الحكومة

كانت أحد الأطراف البارزة فى سياق الأزمة، وتمحورت التصورات المنسوبة إليها فى صحيفة الحرية والعدالة ما بين كونها: حكومة ثورية، تبذل قصارى جهدها لتلبية احتياجات المواطنين، وتحاول جاهدة حل كافة الأزمات التى يعانيها المواطن المصرى، لأنها "حكومة ماهرة تضم فى كياناتها الشباب والخبرات "[٦٢] فى حين نسبت إليها صحيفة التحرير تصورات فى مجملها سلبية ما بين كونها حكومة فاشلة، حكومة عاجزة عن مواجهة الأزمات، لاتضم أى خبرات فى تشكيلها، تسير بأوامر مكتب الإرشاد.

القضاة

مثلت فئة "القضاة" نسبة ٤,٩٪ فى صحيفة الحرية والعدالة مقابل٥,٦٪ بصحيفة التحرير، وتوقفت إيجابية وسلبية التصورات المنسوبة إليهم على موقفهم من أزمة الشرعية السياسية، فنجد صحيفة الحرية والعدالة تسند صفات الانتماء والإخلاص والولاء والعدل إلى القضاة الداعمين لبقاء مرسي، فيما وصفت القضاة المعارضين بأنهم مزيج عجيب لإفساد الحياة السياسية، وذلك على عكس صحيفة التحرير التى أسندت الصفات الإيجابية مابين الانتماء والنزاهة والعدل والنضال إلى جبهة القضاة المناهضة لحكم مرسى.

وسائل الإعلام الموالية للإخوان

كانت نسبة حضورها داخل صحيفة الحرية والعدالة أعلى من حضورها بصحيفة التحرير، ونسبت إليها فى صحيفة الحرية والعدالة صفات إيجابية مابين: الموضوعية والصدق ونقل الحقائق دون تزييف، على عكس صحيفة التحرير التى أدانتها واتهمتها بالرجعية والتضليل ودعم أفكار الكفر والتشدد.

المؤسسة العسكرية

شكلت حضورا فى صحيفة الحرية والعدالة بنسبة(4.3%) ونسبة (6.7%)بصحيفة التحرير، وتوقفت طبيعة التصورات المنسوبة إليها بحسب موقفها من الأزمة، فكانت تسند إليها صحيفة التحرير صفات إيجابية مابين الوطنية والتفانى والعراقة حال إعلانها ضمنياً تدخلها لصالح الإرادة الشعبية

مثلما حدث قبيل 30يونية، وكانت تؤكد على أنها قادرة على حماية الشعب المصرى ومؤسساته.

وسائل الإعلام المعارضة لمرسى والإخوان

شكلت حضوراً مكثفاً داخل صحيفة التحرير عن الحرية والعدالة، واختلفت التصورات المنسوبة إليها داخل الصحيفتين، فصحيفة التحرير كانت تؤكد موضوعيتها وصدقها فى نقل الحقائق، ومواجهتها حرب شرسة مع نظام الإخوان وتعنته واستبداده، فيما وصفتها الحرية والعدالة بصفات سلبية وصفوها بأنها تسعى لزعزعة الاستقرار، وموجهة، تصنع الفتنة، وهى سبب حالة الاستقطاب السياسي، لأنها لا تمارس سوى صناعة الكذب ليل نهار بهدف تأليب الرأى العام وتوجيهه لقيادة ثورة جديدة، أو على الأقل إثارة أعمال الشغب فى الذكرى الثانية للثورة."(٦٣)

القوى الخارجية

تحددت إيجابية وسلبية التصورات المنسوبة إليها على حسب موقفها من الأزمة، فنجد صحيفة الحرية والعدالة كانت تسند الصفات الإيجابية إلى الدول الغربية والعربية مثل تركيا وقطر باعتبارها داعمة لشرعية الرئيس، فيما شنت صحيفة التحرير هجوماً حاداً عليها خاصة تلك التى ساندت نظام مرسى، واتهمتها بالخيانة والتخطيط لخراب مصر، وتقسيمها إلى دويلات فى إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد.

معارضو مرسى

مثلت هذه الفئة حضوراً أكبر داخل صحيفة التحرير عن الحرية والعدالة، وذلك لاهتمام الصحيفة بتغطية فاعليتهم المناهضة لحكم مرسى، وشملت هذه الفئة التيارات الليبرالية والمدنية والأحزاب والحركات الاحتجاجية مثل تمرد، والسياسيين الرافضين لاستمرار حكم مرسى والمطالبين برحيله، وسيطرت صفة الإيجابية على التصورات المنسوبة إليهم فى صحيفة التحرير مابين الوطنية، وأنهم يريدون إنقاذ مصر من الإخوان، تعلى مصلحة الوطن على مصالحها، فيما هاجمتها صحيفة الحرية والعدالة فنجدها تصفهم بأنهم "يصرون على نشر الفوضى والخراب فى البلاد بإطلاقهم دعوات إسقاط الرئيس، وتمارس نوعاً من الابتزاز السياسي، وأنهم رعاة العنف والخراب فى البلاد".(٦٤)، و"لاتملك رصيداً لدى الشعب، ويسعون إلى تحقيق المصالح الشخصية، وليس لديهم مايقدمونه للمواطن البسيط، ومصالحهم متضاربة".(٦٥)

أخرى

ظهرت مجموعة أخرى من الفاعلين فى سياق تناول الصحف المدروسة لأزمة الشرعية السياسية، من بينها نشطاء الفيس بوك، مشاهير الفن والرياضة والدين، وتوقفت التصورات المنسوبة إليهم داخل صحف الدراسة بحسب موقفهم من شرعية نظام مرسى، فحينما كانوا يؤيدون بقاء مرسى كانت صحيفة الحرية والعدالة تسند إليهم صفات إيجابية على عكس التحرير التى كانت تسند إليهم صفات سلبية بسبب موقفهم هذا.

خلاصة الدراسة

سعت هذه الدراسة للتعرف على أطر المعالجة الصحفية التى وظفتها صحيفتا" الحرية والعدالة، والتحرير" فى معالجتها لأزمة الشرعية السياسية، ومدى تباينها من صحيفة لأخرى طبقاً للسياسة التحريرية لكل صحيفة والتى حكمت توجهها من الأزمة، كما هدفت الدراسة إلي رصد أبرز الاستراتيجيات التى استخدمتها الصحف المدروسة فى تأطيرها للأزمة ومحددات تشكيلها، وكذلك تحديد أهم المصادر التى اعتمدت عليها الصحف فى تناولها للأزمة، وتحديد الأطراف والشخصيات المحورية البارزة فى معالجات صحف الدراسة للأزمة، إلى جانب استخلاص أوجه الاتساق والاختلاف فى معالجات صحف الدراسة للأزمة على اختلاف توجهاتها.

واتساقاً مع الهدف الرئيسى للدراسة، استخدمت الدراسة نظرية الإطار الإعلامى كسياق تطبيقى للدراسة بغية استكشاف أبرز أطر معالجتها لأزمة الشرعية السياسية، إلى جانب نموذج "الإعلام والشرعية السياسية" كإطار يقدم خلاصة تفسيرية لحدود دور صحيفتى الدراسة فى التمهيد لأحداث 30يونية. كما اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامى، وأسلوب المقارنة المنهجية، إلى جانب أداة تحليل المضمون، وأسلوب تحليل القوى الفاعلة.. وامتدت الفترة الزمنية للدراسة من 22نوفمبر 2012حتى 30يونية 2013.

وخلصت الدراسة إلى أن صحيفة الحرية والعدالة قد انطلقت من موقفها الداعم لشرعية مرسى وبقاء نظامه فى إبراز إطار الإجماع الهادف إلى إظهار تأييد جموع الشعب المصرى لبقاء نظام مرسي، على عكس صحيفة التحرير التى انطلقت من الإطار ذاته لإبراز تأييد الشعب المصرى لرحيل النظام، وبينما استخدمت صحيفة الحرية والعدالة إطار

الحشد فى دعوة المواطنين للنزول والمشاركة فى المظاهرات الداعمة لشرعية نظام مرسى، اعتمدت صحيفة التحرير على الإطار ذاته فى دعوة المصريين للمشاركة فى المظاهرات المطالبة برحيل النظام. وإلى جانب أطر الإجماع والحشد تشابهت صحف الدراسة فى أربعة أطر أخرى هى إطار التخوين، إطار بناء التوقعات،إطار إدانة العنف، إطار الصراع السياسي، وإن اختلفت دلالات توظيف هذه الإطر بين الصحيفتين طبقاً لموقف كليهما فى الأزمة.

وأشارت الدراسة إلى مجموعة من الأطر التى ظهرت فى صحيفة الحرية والعدالة دون صحيفة التحرير هي: إطار الإشادة بأداء مرسى ونظامه، إطار التهوين من مظاهرات المعارضين ومهاجمتهم، إلى جانب إبراز إطار الانقسام بين صفوف المعارضين لنظام مرسي.

كما ظهرت أربعة أطر رئيسية فى صحيفة التحرير دون صحيفة الحرية والعدالة، هى : إطار الفشل السياسى للنظام، إطار مساندة التيارات المعارضة لمرسي، إطار الهيمنة والاستبداد السياسي، إطار الاستنفار والكراهية من جماعة الإخوان، وهي فى مجملها تدعم موقف الصحيفة من الأزمة الذى تجلي فى المطالبة برحيل بنظام مرسي.

كما كشفت نتائج التحليل عن ستة استراتيجيات رئيسية برزت فى سياق معالجة الصحيفتين للأزمة، هى : استراتيجية الهجوم، استراتيجية التجاهل والإقصاء، استراتيجية التخويف، استراتيجية التحدي، الاستراتيجية المستقبلية. وتبين من نتائج التحليل اختلاف توظيف هذه الاستراتيجيات طبقاً لموقف كل صحيفة من الأزمة، فبينما وظفت صحيفة الحرية والعدالة استراتيجية التخويف فى إثارة الخوف من رحيل نظام مرسى، وظفتها صحيفة التحرير فى إثارة الخوف من بقاء هذا النظام ورحيله. وأظهرت النتائج استناد كل صحيفة إلى المصادر التى تتسق مع موقفها من الأزمة، وهو ما يؤكد نتيجة مفادها أحادية الرؤى المطروحة داخل كل صحيفة فى سياق معالجتها للأزمة.

وأوضحت نتائج التحليل أن الأطراف المحورية التى برزت فى سياق معالجات الصحف المدروسة للأزمة هي: مرسي، جماعة الإخوان، الشعب المصرى، مؤيدو مرسى، معارضو الرئيس، الشرطة، الحكومة، القضاة، وسائل الإعلام المؤيدة لسياسات مرسى، ووسائل الإعلام المعارضة لنظام مرسى، المؤسسة العسكرية، القوى الخارجية، وقوى أخرى مثل نشطاء الفيس بوك. وقد اختلفت طبيعة التصورات المنسوبة إليهم سلباً وإيجاباً بحسب حدود دور كل منهم فى الأزمة، ومدى اتساق ذلك مع موقف كل صحيفة من الأزمة.

ومما سبق يتضح، أن السياسة التحريرية لكل صحيفة، وموقفها من الأزمة قد انعكس بشكل واضح على أطر تناولها للأزمة، واستراتيجيات تأطيرها للأزمة، ومصادر المعلومات التى اعتمدت عليها، وطبيعة التصورات المنسوبة للأطراف المحورية فى الأزمة.

وطبقاً لنموذج الإعلام والشرعية السياسية الذى وظفته الدراسة كإطار تفسيري، تبين أن الصحيفتين لعبتا دوراً فى التمهيد لأحداث 30يونية، وإن اختلفت الآليات فيما بينهما، فصحيفة التحرير لعبت هذا الدور عبر التأكيد على فشل نظام مرسى فى تلبية احتياجات المواطنين، والتأكيد على تآكل شعبيته فى الشارع، والدعوة إلى الثورة على النظام والخلاص منه، ومساندة الحركات الاحتجاجية المطالبة برحيل النظام.. فيما تجلت محددات دور صحيفة الحرية والعدالة فى تبنيها اتجاهاً مغايراً تمثل فى المبالغة الشديدة بأداء نظام مرسى، بشكل حمل تناقضات بين ماتعكسه الصحيفة فى خطابها، والواقع الذى يعيشه المواطن المصرى من أزمات حياتية ومشكلات، وهو ماساهم طبقاً للنموذج فى تعميق الفجوة بين النظام والمواطنين.

وتوصي الدراسة بضرورة التزام الصحف ووسائل الإعلام علي اختلاف أنماطها وتوجهاتها، بالقيم والمعايير المهنية في إدارة الأزمات حتي لا تفقد مصداقيتها، وتأسيساً علي ذلك ينبغي عدم الزج بوسائل الإعلام كطرف فاعل في الأزمات والصراعات السياسية حتي لا تفقد أدوارها التنموية في المجتمع، كما تؤكد الدراسة علي أهمية تطوير المداخل والأطر النظرية التي تفسر الأدوار السياسية لوسائل الإعلام أثناء إدارة الأزمات والصراعات السياسية.

مراجع الدراسة ومصادرها

١- أنظر دراسات المحور الثانى ضمن عرض الأدبيات العلمية السابقة

٢- ياسمين أسامة عبد المنعم، أطر معالجة أزمة الاستقطاب السياسى فى المجتمع المصرى فى الصحافة الأمريكية والبريطانية: تداعيات الإعلان الدستورى نموذجاً، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد الأول، ابريل/ مايو 2013ص ص221 -202

٣- فاطمة الزهراء محمد، اتجاهات الصحافة السعودية نحو أزمة الانتخابات الرئاسية المصرية 2012المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد الأول، ابريل/ مايو 2013ص ص79 -70

٤- سهير عثمان عبد الحليم، استراتجية التبريرفى خطاب النظام السياسى لمواجهة الأزمات: حادث أسيوط نموذجاً، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد الأول، ابريل/ مايو ?2013ص ص141 -124

5- Arif, Rauf. "The Emergence of Social Media & the Political Crisis in Pakistan"☐Paper presented at the annual meeting of the Association for Education in Journalism and Mass Communication, Renaissance Grand & Suites Hotel, St. Louis, MO, Aug 10, 2011 Online <PDF>. 2014-01-30 <http://citation.allacademic.com/meta/p518151_index.html>

6- An, Seon-Kyoung. and Cho, Seung. "How Does News Media Frame Organizational Crisis Response? Selective Bias of Crisis News Coverage in South Korea Political Crisis"☐Paper presented at the annual meeting of the NCA 94th Annual Convention, TBA, San Diego, CA, Nov 20, 2008 Online <APPLICATION/PDF>. 2014-01-14 http://citation.allacademic.com/meta/p259978_index.html

7- .Hallahan, Kirk. and Baysha, Olga. "Media Framing of the Ukrainian Political Crisis, 2000-2001"☐Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott Hotel, San Diego, CA, May 27, 2003 Online <.PDF>. 2014-01-11 http://citation.allacademic.com/meta/p111902_index.html

٨- خالد زكى أبو الخير، دور الصحافة المصرية فى التمهيد لثورة 25 يناير 2011رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، (2013

9- Azamat Temirkulov, Kyrgyz "revolutions" in 2005 and 2010: comparative analysis of mass mobilization, Nationalities Papers, Vol. 38, No. 5, September 2010,P.P 589–600, available at: http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00905992.2010.503617?journalCode=cnap20

١٠- محمد عبد الحفيظ الباز، موقف الصحافة المصرية من الثورة العرابية فى الفترة من 1877إلى ,1882رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة ، (2003

١١- مها محمد الطرابيشى، دور الصحافة المصريةفى التمهيد لثورة 23 يوليو 1952خلال الفترة 1952 -1942رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الأعلام ، قسم الصحافة ، .1979

12- Lindita Camaj, Mass Media and Political Culture: Examining The Impact Of Media Use On Political Trust and Participation In Kosovo, Unpublished Doctoral Dissertation (PHD),,(Indiana University, the School of Journalism,2011)

١٣- هبة شاهين، دور وسائل الإعلام فى تهيئة الجمهور المصرى نحو الثقة فى الحكومة، المؤتمر الدولى السادس عشر بكية الإعلام:الإعلام وقضايا الفقر والمهمشين:الواقع والتحديات،كلية الإعلام،جامعة القاهرة، 1237 :1292ص ص 2010يوليو15-13

١٤- شيماء ذو الفقار حامد زغيب، التغطية التليفزيونية للتعديلات الدستورية وعلاقتها باتجاهات الرأى العام المصرى نحو شرعية النظام السياسي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمى الثالث عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة: الإعلام والبناء الثقافى والاجتماعى للمواطن العربي، 10-8 مايو 2007

١٥- شيماء ذو الفقار حامد زغيب، دور المادة الإخبارية فى التليفزيون المصرى فى تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة: دراسة مسحية ، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، قسم الإذاعة ، .(2000

١٦- محمود خليل ، دور الصحف الحزبي فى تشكيل اتجاهات الشباب نحو الأداء الحكومى بمصر: دراسة تطبيقية لنظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، ع 3سبتمبر 1998ص ص 25-1

17- Robert Entman:"Framing: toward clarification of A fractured Paradigm, journal of communication,Vol.43,No.4,Autumn 1993, p.52

١٨- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد: الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط)1القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، (1999ص348

١٩- نفس المرجع السابق، ص350

٢٠- شيماء ذو الفقار، دور المادة الإخباريةفى التليفزيون المصريفى تشكيل اتجاهات طلاب الجامعة نحو أداء الحكومة، مرجع سابق، ص32

٢١- خالد زكي أبو الخير، مرجع سابق، ص36

٢٢- محمد سعد إبراهيم ، الإعلام التنموى والتعددية الحزبية ،ج1 275: 274ص ص (2002القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر ،)

٢٣- إيمان محمد حسني، علاقة الأطر الصحفية لأنشطة الحركات السياسية والاجتماعية باتجاهات الشباب المصرى نحوها،رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الصحافة، (2010 ص ص99-98

٢٤- محمد شومان، الإعلام والأزمات: مدخل نظرى وممارسات عملية، ط)1القاهرة، دار الكتب العلمية، (2002ص ص30-18

٢٥- عبد الوهاب الكيلانى (محرر) ، موسوعة السياسة، ج 3ط)1بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (1983ص453 :451

٢٦- على الصاوي، مدخلفى الاجتماع السياسى للإدارة، ط)1جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، (1995ص50

٢٧- محمد سعد إبراهيم، نحو مدخل نظرى جديد لتفسير دور الإعلام فى أزمة الشرعية فى مرحلة التحول الثوري، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، العدد الأول، ابريل/ مايو ?2013ص ص6 :4

٢٨- هبة مصطفي، وأخرون: مظاهرات مؤيدة أمام القضاء العالى

والمحافظات، الحرية والعدالة، 23-11-2013
٢٩- إيمان إسماعيل، أخرون، مظاهرة حاشدةفى ميدان رابعة العدوية لدعم الشرعية، الحرية والعدالة، 15-12-2012
٣٠- ياسمين الجيوشي، تمرد تعلن: مرسى لم يعد رئيساً شرعياً للبلاد، التحرير، 30-6-2013
٣١- المانشيت الرئيسى ، التحرير، 29-6-2013
٣٢- الإخوان : مليونية دعم قرارات الرئيس غداً..أمام جامعة القاهرة، الحرية والعدالة، 26-11-2012
٣٣- المانشيت الرئيسي، التحرير، 18-6-2013
٣٤- المانشيت الرئيسي، الحرية والعدالة، 5-3-2013
٣٥- باسم حسن، مستقبل وحدة مصرفى ظل حكم الإخوان، التحرير، 5-6-2013
٣٦- عرفة أبو المجد، عمرو خليفة، العنف طريق الخارجين على القانون لهدم كيان الدولة، الحرية والعدالة، 2012-11- 25
٣٧- حسن خضري، أخرون، التتار الجدد : الفاشلون سياسياً والفلول يجتاحون مقرات الحرية والعدالة والإخوان، الحرية والعدالة، 25-11-2012
٣٨- يسرى مصطفى ومحمد أمان، الرئيس يطلق أكبر خطة تنفيذية لتنمية الصعيد من سوهاج، الحرية والعدالة، 15-3-2013
٣٩- مصطفى الخطيب، تايم: مرسى الأولفى استطلاع " الأكثر تأثيرأفى العالم"، الحرية والعدالة، 28-11-2012
٤٠- الحرية والعدالة، 25-11-2012
٤١- طارق علي، أخرون: انتظام العمل بالمحاكم يهزم الزند بالقاضية، 26 -11-2012
٤٢- حسام عيسي، إسلام شوقي: "التحرير .. فاضي"، الحرية والعدالة، 25-11-2012
٤٣- أحمد عبد الماجد، ائتلاف شباب الثورة بالإسكندرية يقاطع التيار الشعبى وحزب الدستور، الحرية والعدالة، 26-11-2012
٤٤- محمد مجلي، أخرون: احتجاجات العطشانين تضرب بر مصر، التحرير، 5-6-2013
٤٥- محمد عبد الجليل، أكبر نسبة قضايا فساد .فى عهد مرسي، التحرير، 7-5-2013
٤٦- الشيماء عبد اللطيف، أخرون، تمرد تنتصر على الإخوان .. والقوى السياسية تستعد لإسقاط النظام، التحرير، 1-6-2013
٤٧- أحمد البرماوى وصابر العربي، الخوف يحاصر مرسيفى الاتحادية، التحرير، 27يونيو2013
٤٨- محمد عبد الجليل،أحرون، جنازة ضابط مكافحة الأداب تتحول إلى مظاهرة ضد مرسى والإخوان، التحرير، 5-6-2013
٤٩- المانشيت الرئيسي، التحرير، 11-6-2013
٥٠- محمد الخولي، سيناريوهات ما بعد مرسي، التحرير، 15-6-2013
٥١- إيمان البصيلي، مصر دون تموين، التحرير، 13-2-2013
٥٢- أحمد عبد المنعم، حوار مع د.على السالوس رئيس الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، الحرية والعدالة، 20-3-2013
٥٣- محمود مهدي، سيد فودة: خبراء وسياسيون: تقتص للشهداء وتحقق مطالب الثورة"، الحرية والعدالة، 23-11-2012
٥٤- طارق على وحمدى حطيبة ، النائب العام الجديدفى ميزان القضاة، الحرية والعدالة، 24-11-2012
٥٥- علياء عبد الفتاح، الإعلام الغربى يشيد بسلمية مظاهرات الشرعية، الحرية والعدالة، 23-6-2013
٥٦- أحمد السماني، الفاينانشيال: مصر تسير بقوة نحو الفشل بفضل الإخوان، التحرير، 9-6-2013
٥٧- أحمد صبحي، عبد الغفور يحمل مرسى وجماعته مسؤلية الأزمات التى تواجه البلاد، التحرير، 27- 6-2013
٥٨- أحمد صبحى وصلاح لبن، الدعوة السلفية: الإخوان لا أخلاق لهم، وسياستهم نفعية، التحرير، 5-5-2013
٥٩- هيثم محمد، 10رسائل من الرئيس للشعب،الحرية والعدالة، 25-11-2012
٦٠- فاطمة البطاوي، 3مشاهد تنتهى بهزيمة الفلول، الحرية والعدالة، 1-1- 2013
٦١- هدى أبو بكر، أخرون، مفاجأة مرسى أصدر عفواً رئاسياً عن زميله تاجر المخدرات، التحرير، 11-2-2013
٦٢- إسلام توفيق، حكومة قنديل.. خلطة متوازنة من الشباب والخبرات"، الحرية والعدالة، 9-5-2013
٦٣- مروة جمال، صناعة الكذب.. فن التضليل، الحرية والعدالة -1-3 2013
٦٤- طه العيسوي، رعاة العنف، الحرية والعدالة، 30-1-2013
٦٥- عمروحليفة، هيثم محمد، الأنقاذ الوطني..بلا جبهة، الحرية والعدالة، 25-12-2012